الوكيل المساعد للشؤون القانونية أكد أن هناك 3275 قضية

تجري متابعتها تتنوع بين قضايا خاصة بالتعاونيات والجمعيات الأهلية وقضايا إدارية

السبيعي لـ «الأنباء»: ماضون في سياسة الإحلال وكسبنا 86٪ من قضايا «الشؤون» أمام المحاكم

أجرى اللقاء: بشرى شعبان

أكد الوكيل المساعد للشـــؤون القانونية بوزارة الشؤون مسلم السبيعي ان قطاع الشؤون القانونية يحظى بأهمية كبيرة بين القطاعات العاملة، حيث يساهم في تحقيق اهداف الوزارة من خلال نخبة من القانونيين يبلغ عددهم 76 موظفا يقومون بأداء الأهداف والاختصاصات المحددة. وكشـــف الســـبيعي، خلال لقاء مع «الأنباء»، عن ان القطاع حقق نســـبة إنجاز بلغت 100٪ لمشـــروعاته التشغيلية في عام 2018، واشار الى ان القطاع يتابع 3275 قضية تتنوع بين قضايا خاصة بالجمعيات التعاونية والجمعيـــات الأهلية وقضايا إدارية وغيرها من القضايا الخاصة بالوزارة، مشددا على ان الوزارة كسبت ما يزيد عن 86٪ من القضايا امام المحاكم. واوضح السبيعي ان العمل جار على ميكنة الخدمات بالقطاع والربط الآلي مع الجهات المعنية لمتابعة القضايا، وفيما يلي تفاصيل الحوار:

■ الإدارة تتولى التحقيق في المخالفات المالية واتخاذ الإجراءات اللازمة بالإحالة إلى النيابة العامة إذا لزم الأمر

■ 100٪ نسبة إنجاز الخطة التشغيلية للقطاع خلال العام 2018 ■ وضع آلية جديدة لإنجاز النظر بالتظلمات والشكاوى الخاصة بالموظفين

■ نقص الكوادر القانونية من أهم العقبات وقريباً سيتم الانتهاء من مشروع ميكنة القطاع القانوني وفق الخطة الزمنية المعتمدة

في البداية نود ان تعطينا نبذة عن قطاع الشؤون القانونية بوزارة الشؤون الاجتماعية؟

● **يحظى قطاع الشـؤون القانونيـة بأهميـة بـين القطاعات العاملة بالوزارة، حيث يسـاهم في تحقيق اهـداف الـوزارة من خلال نخـبة مـن القـانـونيين بمسـمياتهـم المختـلـفة بإدارتي الدراسات القانونية والفتوى وإدارة التحقيقات والعقـود ومكتـب الوكيل المساعد للشؤون القانونية ويبلغ عددهـم 76 موظفا يقومـون بـأداء الأهـداف والاختصاصـات المحـددة لهم من خلال المحاور الآتية:**

ـ المحـور الأول: تشريعي يهتم بالتشريعات القانونية الاجتماعيـة مـن قوانـين وقـرارات تتعلق بشـؤون الوزارة وخدماتها.

ـ المحـور الثاني: قضائي وهـو دور مهم يضطلع فيه القطاع بمسؤولية التصدي للقضايا المرفوعة من الوزارة أو عليها.

ـ المحـور الثالـث: دور افتائـي وتفسـيري يقـدم الرأي والاستشارة القانونية فيما يتعلق بجميع المسائل القانونيـة بـكل قطاعـات الوزارة.

ـ المحـور الرابـع: دور القطاع في تلقي الشكاوى والتظلمـات مـن جانـب الموظفـين والجهـات ذات الصلة وتقديم التوصيات والمقترحـات التـي يراها لازمـة لحـل المشـاكل والمعوقـات التـي تواجه القطاعات الأخرى.

ـ المحور الخامس: يتعلق بالإشـراف علـى صياغـة العقـود الخاصـة بالوزارة مـع الجهـات الخارجيـة بالتنسيق مع إدارة الفتوى والتشـريع بالإضافـة إلـى مراجعة المناقصات والمزايدات والممارسات لمشاريع العقود التي تحتاجها.

كل هـذه المحاور والأدوار المنوطـة بقطـاع الشـؤون القانونية يقوم عليها نخبة من المختصين في المجال القانوني ويتحملـون عبئـا كبيرا في المتابعـة والتنفيـذ والبحث والدراسة لمختلف التشريعات والقضايا والفتاوى.

ماذا عن الإنجاز في مجال القضايا التي يتصدى لها قطاع الشؤون القانونية في المحاكم في مختلف درجاتها، وهل لديكم ثمة احصائية تبين مستوى الإنجاز؟

● **أمـام قطـاع الشـؤون القانونيـة ممثـلا بـإدارة الدراسـات القانونيـة كـم كبيـر مـن ملفـات القضايا المتداولة امام النيابة العامة وإدارة الخبراء، وحسب آخر الإحصائيـات لدينـا 3275 قضيـة تجـرى متابعتهـا تتنـوع بين قضايـا خاصة بالجمعيـات التعاونيـة والجمعيات الأهلية، وقضايا إداريـة، وغيرها من القضايا الخاصة بالوزارة. ولابد أن نشـير هنا إلـى أننا حققنا نسب نجاح قياسية في كسب القضايا لصالح الوزارة بما يدعـم صحة عمـل الوزارة وقراراتها الصادرة.**

وخلال العامين الماضيين حققت الوزارة نسبة كسب القضايا أمام المحاكم لم تقل عن نسبة 86٪، وهي نسبة عالية وقياسية بالنظر إلى حجم وعدد القضايا المتداولة في مقابل قلة عدد الباحثين والاختصاصيين القانونيين وهذا يعكس بلا شـك كفاءة وقدرة نعتز بها لدى العاملين في قطاع الشؤون القانونية.

مسلم السبيعي مع الزميلة بشرى شعبان (أحمد علي)

مشاهدة الفيديو

■ إنجاز مشاريع قوانين العمل التطوعي والجمعيات الأهلية والتعاون والعمل الخيري

الدور التشريعي

حدثنا عن الدور التشريعي لإدارة الدراسات القانونية المتعلق بإعداد مشاريع القوانين ودراستها وأهم إنجازاتكم في هذا المجال؟

● **تقـوم الإدارة بالرد على المواضيع الواردة من مجلس الأمة ومجلس الـوزراء من أسـئلة برلمانية واقتراحات برغبـة واقتراحات بقوانين وكذلـك دراسـة مشـاريع القوانين بالـوزارة وما يرد إلـى القسـم مـن قطاعـات الوزارة المختلفـة من إعداد قرارات وصياغة بروتوكولات تعـاون، وخلال السـنوات الماضيـة أحالـت إدارة الدراسات القانونية والفتوى خمسـة مشاريع قوانين الى مجلس الوزراء بعد دراستها وصياغتها اهمها مشـاريع تتعلق بتعديل قانون الأحوال الشخصية، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون المساعدات العامة، ومشروع قانـون العمـل التطوعـي، كما أحيـل إلى مجلس الأمة مشـروع قانـون في شـأن العمل الخيري، وهناك بعض مشاريع القوانين لاتزال قيد البحث و الدراسة في الوزارة أهمها مشروع قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية ومشروع بشـأن استحقاق وتقديـر وربط المسـاعدات العامة.**

وخلال السنوات الماضية ساهمت الإدارة بإعداد وصياغة عدد من بروتوكولات التعاون لبعض قطاعات الوزارة مع جهـات وهيئـات حكوميـة وأهليـة مثـل بروتوكـول التعاون مع الحرس الوطني، وبروتوكول تعاون مع الهيئة العامـة للتعليـم التطبيقي والتدريب وغيرها.

ونظـرا لأهميـة الـدور التشريعي في إعداد و صياغة القوانين والقرارات الوزارية والإدارية في الـوزارة، فقد شكلنا فريق عمل قانونيا فنيا لمراجعة القوانين والقرارات فـي الـوزارة وهـذا الفريق حقق إنجـازات مميـزة في مراجعة القوانين والقرارات الإدارية والوزارية من اهمها اللائحـة التنظيميـة لإدارة رعايـة الأحـداث واللائحة التنظيمية للصندوق الخيري للرعاية الاجتماعية واللائحة المتعلقة باسترداد وتحصيل المديونيات واختصار الدورة المستندية في الوزارة، وأصدر الفريـق لائحـة تنظـم آلية العمل فـي إدارة التحقيقات والعقود وغيرها.

وفيما يتعلـق بالفتاوى الـواردة لـلإدارة، فقد ردت الإدارة علـى عدد 116 فتوى واستفسـارا فـي مختلـف المجالات القانونية والإدارية.

التظلمات

أمام الكم الكبير من التظلمات المرفوعة من موظفي الوزارة إليكم، ما الآلية المتبعة من قبلكم في هذا الشأن في بحث التظلمات بما يساهم في العمل وتحقيق الإنجاز بالسرعة الممكنة؟

● **بالطبع إن إدارة التحقيقات والعقـود لا تقـل اهمية عن إدارة الدراسـات القانونيـة والفتـوى بالنظر إلى المهام والمسؤوليات المنوطة بها فهي تتصدى لشقين من المواضيع، الأول يتعلـق بالتظلمـات والشكاوى الخاصة بالموظفين في الـوزارة والشـق الآخر يتعلق بالعقود التي تبرمها الوزارة مع الأفراد والجهات الحكوميـة والأهلية. وفيما يتعلق بالشكاوى والتظلمات، فقـد تلقـت الإدارة خـلال النصف الأول من العام الحالي 128 تظلمـا يتعلـق بتقييم الكفاءة لموظفين في الوزارة وعدد 62 شكوى، كما انجزت الإدارة 13 عقدا.**

ولابد من الاشارة الى اننا وضعنا في إدارة التحقيقات والعقود آلية جديدة لبحث التظلمات مـن درجة تقييم الكفاءة، حيث يتم استدعاء المسـؤول المباشـر والـذي يليه لإثبـات صحة التقييم من عدمه و ذلك حفاظا على حقـوق الموظفـين وتحقيق العدالة والإنصاف والحفاظ على المصلحة العامة للوزارة وإداراتها المختلفـة، كما ان الإدارة تتولـى التحقيق في المخالفـات الماليـة التي يتم اكتشـافها داخل الوزارة او التـي تحـال اليها مـن قبل ديـوان المحاسـبة واتخـاذ الإجـراءات اللازمة بالإحالة الـى النيابة العامـة إذا لزم الأمر ومتابعة القضايا حال احالتها الى المحاكم الجزائية المختصة ومتابعة تحصيل المديونيات المستحقة للوزارة لـدى الغير بالتنسـيق مع الإدارات المعنية.

العقبات

ما أبرز العقبات التي تواجه قطاع الشؤون القانونية وتسعون إلى التغلب عليها؟

● **نحـن لا نتوقـف أمـام العقبات بل نعمل دائما على اعتبارها تحديـات لابد من مواجهتهـا والتغلب عليها، وكل عمل لا يخلو من تحديات وعقبـات ولكـن بتضافـر الجهود وبدعم الوزير ووكيل الوزارة نسـعى الى تجاوز كل العقبـات، ولعلنـا نذكر هنا بعض هـذه العقبات او التحديات وهـي تتمثل في نقص الكوادر القانونية لدينا في مواجهة كم العمل الكبير، لذلك يعمل قطاع الشـؤون القانونية على تطوير آليات عملـه وفـق احـدث النظم للمساهمة في اختصار الوقت والإجراءات وتسهيل العمل وتخفيف العبء الكبير من القضايا والمشـروعات على الموظفين.**

وفي سـبيل ذلك يسعى القطاع الى تطبيق الأنظمة الإلكترونية الآلية من خلال مشـروع ميكنة القضايا، و كذلك مشروع الميكنة في إدارة التحقيقات والعقود من اجل تحقيق اقصى درجات النجاح و الإنجاز.

تطوير أداء الموظف

ما خطتكم في سبيل تطوير الكوادر الوظيفية القانونية وخاصة الكويتيين؟

● **هـذا الموضـوع يحظـى باهتمـام بالـغ لدينا، حيث نحرص كل الحرص على دعم الكوادر الوطنية المتخصصة، وهناك سعي وجهود مبذولة لصقل الخبـرات للموظفين الكويتيـين مـن الخبـرات القانونيـة مـن الزمـلاء المستشـارين العرب، وذلك لتأهيـل الطاقـات الكويتية والمسـاهمة فـي سياسـات الإحـلال والاعتمـاد علـى العنصر الكويتي.**

اين انتم من الخطط التنموية والتشغيلية في الوزارة؟

● **يبـذل قطـاع الشـؤون القانونيـة من خلال إدارتي الدراسات القانونية والفتوى، وإدارة التحقيقات والعقود جهودا مهمة في سبيل رفع مسـتوى الأداء و تحسـين جودة الإنجاز في كل سـنة، وبلغة الأرقام والنسبة التي قدمهـا ونجح فـي إنجازها بوقت قياسـي، وهـذا العام لدينا مشاريع طموحة تتعلق بتطوير المنظومة القانونية من قوانين ولوائح في الوزارة إضافة الى مشـاريع تتعلق بتطوير آليات العمل.**

إحصائية الأحكام عن عام 2019

إجمالي الأحكام 378، لصالح الوزارة 326، ضد الوزارة 52، النسبة المئوية 86٪

أحكام أول درجة		أحكام الاستئناف		أحكام التمييز	
لصالح	ضد	لصالح	ضد	لصالح	ضد
213	32	94	18	19	2

جدول تفصيل عدد الأحكام حسب النوع

أولا: جدول خاص بأحكام القرارات الإدارية

إجمالي الأحكام 86، لصالح الوزارة 55، ضد الوزارة 31، النسبة المئوية 64٪

أحكام أول درجة		أحكام الاستئناف		أحكام التمييز	
لصالح	ضد	لصالح	ضد	لصالح	ضد
36	22	14	7	5	2

ثانيا: جدول خاص بأحكام الجمعيات التعاونية

إجمالي الأحكام 107، لصالح الوزارة 97، ضد الوزارة 10، النسبة المئوية 91٪

أحكام أول درجة		أحكام الاستئناف		أحكام التمييز	
لصالح	ضد	لصالح	ضد	لصالح	ضد
58	4	30	6	9	0

ثالثا: جدول خاص بأحكام المطالبات المالية

إجمالي الأحكام 39، لصالح الوزارة 31، ضد الوزارة 8، النسبة المئوية 80٪

أحكام أول درجة		أحكام الاستئناف		أحكام التمييز	
لصالح	ضد	لصالح	ضد	لصالح	ضد
30	4	1	4	0	0

رابعا: جدول خاص بأحكام جمعيات النفع العام

إجمالي الأحكام 18، لصالح الوزارة 15، ضد الوزارة 3، النسبة المئوية 84٪

أحكام أول درجة		أحكام الاستئناف		أحكام التمييز	
لصالح	ضد	لصالح	ضد	لصالح	ضد
9	2	6	1	0	0

خامسا: جدول خاص بأحكام القضايا الأخرى

إجمالي الأحكام 128، لصالح الوزارة 128، ضد الوزارة 0، النسبة المئوية 100٪

أحكام أول درجة		أحكام الاستئناف		أحكام التمييز	
لصالح	ضد	لصالح	ضد	لصالح	ضد
80	0	43	0	5	0